النقـاش حول المسألة الديمغرافية، ان نزعة الضمّ والتوسّع لدى حزب العمل تغلّبت على محاولته التخلّص من المشكلة الديمغرافية. ففي معرض ردّه على موقف التيار العمالي الصهيوني تجاه المشكلة الديمغرافية، التي احتدم النقاش حولها في العام ١٩٦٨، سخر مناحيم بيغن من ادعاءات حزب العمل بأن برنـامجه يقدّم حلاً للمشكلة الديمغرافية، وهزأ من قادته الذين «يقولون لنا انه سيضاف الى الـ ٣٢٠ الف عربي ودرزي، الموجودين في اسرائيل المقسّمة اذا ما عارضنا تقسيم ارض ـ اسرائيل الغربية، اكثر من مليون عربي... ولكن عند الحديث عن قطاع غزة، الذي يبلغ عدد سكانه ٣٤٠ ألف عربي، فانهم جميعاً يقولون لنا اليوم: كان ملكاً لنا وأخذ منا، وسوف يبقى لنا الى أبد الآبدين. وعند الحديث عن هضبة الجولان، فكلهم يقولون: ستكون لنا، ولن نتنازل عنها. وعند الحديث عن القدس الموحّدة التي يسكنها ٧٠ الف عربي، يقولون، جميعاً، لقد وحّدت ولن تقسم ابداً. وعند الحديث عن الخليل وجبل الخليل وسكانه العرب الاكثر من ٨٠ الفاً، يقولون: لنا... وعند الحديث عن قلقيليه وفيها تسعة آلاف عربي، كلهم يقولون: هي لنا، فقد قصفت منها تل ـ ابيب...». وبعد ذلك يجري بيغن عملية حسابية بسيطة، ليستنتج ان خارطة حزب العمل تضمّ، في ثناياها، ما يقارب مليون عربي، وانها تستثني، فقط، ٤٤٠ الف عربي «الذين بسببهم يلقون علينا بالرعب الديمغرافي». واضاف: «اذا كانت صادقة تلك الفرضية التي تقول انه مع هذا الرقم ' المليون ' سنصل الى وضع يتساوى فيه عدد العرب واليهود بعد ٢٠ سنة، فاننا بدون الـ ٤٤٠ ألفاً سنصل الى الوضع ذاته بعد فترة زمنية، لنقل، ٢٧ سنة. هل هذه هي الحدّوتة الديمغرافية ؟ شعب يعيش على سبع سنوات ؟»[٣٨].

منـطلقاً من الاسس والمبادىء الصهيونية التي تعتبر المناطق الفلسطينية، والسورية، المحتلة جزءاً من «ارض ـ اسرائيـل الغـربيـة»، ومستخفاً بالمسألة الديمغرافية، دعا الليكود وحلفاؤه من الاحزاب الصغيرة الى «احقاق الحق التاريخي» وفرض السيادة اليهودية في المناطق المحتلة، وضمّها الى «دولة اليهود».

يبدو واضحاً ان محاولات الليكود الاستخفاف بالمشكلة الديمغرافية، والتظاهر بأنها لا تؤثر فيه وفي سياساته تجاه مصير الاراضي الفلسطينية المحتلة، لم يكن ما يبرّرها على ارض الواقع. فعند وصوله دفّة الحكم العام ١٩٧٧، لم يقم الليكود بتطبيق القانون والسيادة الاسرائيليين في المناطق الفلسطينية المحتلة، كما كان ينادي؛ ولم يجرؤ على ضمّها الى اسرائيل، ليس خشية من جيوش وقادة وملوك الدول العربية، بل لمعرفته بأن خطوة كهذه ستقود، عاجلاً او آجلاً، الى وأد المشروع الصهيوني ووضع حدّ لاسرائيل كدولة يهودية وتحويلها الى دولة عربية ـ يهودية. فقد قامت الحكومة الاسرائيلية، بزعـامـة الليكود، بضمّ هضبة الجولان السورية العام ١٩٨١، دون ان تأبه كثيراً بالرد السوري والعربي، ليس لأنها تعتبر ان لها حقوقاً تاريخية في الجولان السورية المحتلة اكثر منها في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وانما، اساساً، لعدم وجود كثافة سكانية عالية في الجولان، وتوفّرها في المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧.

## الحكم الذاتي، حل للمشكلة الديمغرافية

وفي محاولته التغلّب على المشكلة الديمغرافية وحلّ المعضلة التي تواجهه والمتمثلة في نزعة التوسّع والضمّ وفرض السيادة اليهودية، من ناحية، والخشية من الكثافة السكانية الفلسطينية، من ناحية اخـرى، تبنّى الليكـود برنـامج الحكم الاداري الذاتي، الذي اقترحه زعيمه مناحيم بيغن، تلميذ جابـوتينسكي، العـام ١٩٧٧، والذي يمنـح الفلسـطينيـين في المنـاطق المحتلة حكماً ادارياً ذاتياً